

Distr.: General
27 May 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 25 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد نفسي مضطراً لأن أكتب إليكم مرة أخرى، في ظل تمادي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في أعمال العنف والعقاب الجماعي بلا توقف بحق السكان المدنيين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها، مما يهدد بتفجر آخر لهذه الحالة المضطربة والخطيرة.

فعلى الرغم من "وقف إطلاق النار" الذي دخل حيز النفاذ في 21 أيار/مايو، يستمر أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون المتطرفون في أعمال الاستفزاز والتحرّض والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين والأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك المسجد الأقصى/الحرم الشريف؛ ويتواصل احتجاز الفلسطينيين واستجوابهم واعتقالهم، بمن فيهم الأطفال، على كلا جانبي خط عام 1967؛ وتستمر محاولات تجريد الأسر الفلسطينية من منازلها وممارسة التطهير العرقي في حقها بإجلائها من القدس، إلى جانب جميع التدابير الاستعمارية غير القانونية الأخرى؛ ولا يزال نظام التمييز العنصري والفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين قائماً؛ وما زال الحصار غير الإنساني وغير القانوني لقطاع غزة يفرض عقاباً جماعياً واسع النطاق على مليونين من الفلسطينيين، وكل ذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي.

إن هذا هو الواقع الذي يواجه الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة - قبل وقف إطلاق النار وبعد وقته - المشوبة من جديد بمشاعر الحزن والألم التي خلفها قتل هذا العدد الكبير من المدنيين الأبرياء، من بينهم أكثر من 70 طفلاً، وإصابة الآلاف بجروح والدمار الغاشم الذي تسببت فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في هذا الاعتداء الأخير وحده على السكان الخاضعين للاحتلال. فهذه الجرائم، التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بطرق لا حصر لها، لا شك أنها تشكّل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية



الرجاء إعادة استعمال الورق



وستظل العوامل الرئيسية لزعة الاستقرار على الأرض وعرقلة أي هدوء حقيقي لا بد منه لإفساح المجال أمام العمل من أجل حل الأسباب الجذرية لهذا الظلم التاريخي المتواصل.

وقد قتلت قوأت الاحتلال الإسرائيلية في غضون أسبوعين أكثر من 250 فلسطينياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فهذا ليس مجرد عدد. فقد كانت أرواحاً بشرية، وألحق الدمار بالأسر وتعرضت لصدّات نفسية سترافقها إلى الأبد، وتعرض مجتمعا لأضرار وندوب بليغة. ولا يمكن الاستمرار على هذا الحال وكأن الأمور تسير في مجراها الطبيعي. فلا بد من السعي إلى المساءلة لضمان العدالة، بما فيها العدالة لصالح الأعداد الكبيرة من ضحايا الجرائم الشنيعة التي ارتكبها هذا الاحتلال غير القانوني بحق شعبنا.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يتصرف، ومجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد. فالولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة واضحة، وقراراته واضحة، والالتزامات المشتركة المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، واضحة. ومرة أخرى، نكرّر قولنا: إن الوقت قد حان للعمل من أجل حل الأسباب الجذرية لهذه الحالة الدائمة من عدم الاستقرار والمعاناة - قيام إسرائيل قسراً بتجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وتشريده واضطهاده لأكثر من 73 عاماً، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية المكفولة له، واستعمار أرضه وضمها. فمجلس الأمن يمتلك الأدوات اللازمة للتصرف ويجب عليه أن يفعل ذلك فوراً لتجنب المزيد من التدهور، وإنقاذ أرواح الأبرياء والحفاظ على فرص التوصل إلى سلام عادل.

والواقع هو أن إسرائيل، ومنذ الاتفاق على وقف إطلاق النار، تبادت في اقتحام المسجد الأقصى/ الحرم الشريف، وترويع المصلين المسلمين والاعتداء عليهم، وإثارة المشاعر الدينية كما فعلت طيلة شهر رمضان المبارك بأكمله. ولم توقف محاولات طرد أسر حي الشيخ جراح الفلسطينية من ديارها. وعلاوة على ذلك، فإن ما يُسمى محكمة إسرائيل تمارس الضغط فيما يتعلق بقضايا الطرد المرفوعة ضد أسر أخرى في المدينة، بما في ذلك أسرتان فلسطينيتان في منطقة بطن الهوى في سلوان. فمن المقرر أن يُتخذ غداً، 26 أيار/مايو، قرار بشأن مصير هذه الأسر، مما يزيد من حدة التوترات والمخاوف من تشريد القسري من منازل تعيش فيها منذ أجيال من الزمن.

ويجب أن يطالب مجلس الأمن بإنهاء جميع هذه الأعمال الاستفزازية والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وارتكابها مستوطنوها المتطرفون. ويجب أن يطالب إسرائيل باحترام القانون الدولي والقرارات الصادرة عن المجلس نفسه، التي تناولت على وجه التحديد جميع هذه الجرائم، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، ويجب أن يتصرف لحمل السلطة القائمة بالاحتلال على احترام ذلك في حالة الاستمرار في عدم الامتثال.

ولا يمكن أيضاً للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يغفل الدمار الذي تسبب فيه إسرائيل على نطاق واسع في جميع أنحاء غزة أو يقلل من شأنه. فوفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ألحق العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة أضراراً أو دماراً بـ 17 000 وحدة سكنية وتجارية، بما أدى إلى تشريد أكثر من 75 000 من الفلسطينيين لجأوا إلى 58 مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومن الواضح أن تعمّد إسرائيل استهداف المباني السكنية والبنى التحتية المدنية، إلى جانب الحصار غير القانوني، تسعى من ورائه إلى تشديد المعاناة بطرق تفوق التصور لمليوني فلسطيني محاصرين جواً وبراً وبحراً لمدة 14 عاماً.

وسواء كان هدف القصف بالقنابل منزلاً أو مستشفى أو مدرسة أو مكتباً إعلامياً، فلا يمكن إنكار أن إسرائيل كانت تهدف من عدوانها إلى تهريب السكان المدنيين ومقاومة الأزمة الإنسانية في غزة. فالحصار الخانق، والبنية التحتية المدمرة، وأشكال انقطاع التيار الكهربائي، وعرقلة سبل إيصال المساعدة الإنسانية، أغرقت غزة في الظلام، مع إمكانية محدودة للحصول على المياه والأغذية والأدوية والكهرباء، وأصبحت مشاهد الأنقاض والآثار المنتشرة في كل حي تقريباً من جراء هذا الاعتداء الإجرامي المدمر.

ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن 800 000 شخص في غزة ليست لهم إمكانية الحصول على المياه النظيفة المنقولة بالأنابيب، لأن 50 في المائة من شبكة المياه تضررت بفعل 93 غارة جوية استهدفت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتسببت الطائرات الحربية الإسرائيلية في إلحاق أضرار بستة مستشفيات و 11 مركزاً للرعاية الصحية، بما في ذلك المختبر الوحيد في غزة لفحوص مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إضافة إلى إلحاق أضرار بـ 53 مرفقاً من مرافق التعليم. واستهدف القصف الإسرائيلي أيضاً شبكات الطاقة الكهربائية وخطوط توزيعها، مما أدى إلى اشتداد أزمة الكهرباء في المستشفيات المتضررة التي تعتمد على هذه الإمدادات لإجراء العمليات الجراحية، والحاضنات، وغير ذلك من العمليات المنقذة للأرواح للآلاف من المرضى المصابين.

ووفقاً لما ذكرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن إعادة بناء ما تم إلحاقه بغزة من تدمير في أقل من أسبوعين ستحتاج لسنوات، إن لم يكن لعقود. فالاحتياجات هائلة، مما يجعل إيصال المعونة الطارئة دون تأخيرها أو عرقلتها من قبل السلطة القائمة بالاحتلال أشد إلحاحاً من أي وقت مضى. ويستلزم ذلك توجيه المجتمع الدولي لرسالة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن عليها أن تفي بالتزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تزيل جميع العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية اللازمة لضمان رفاه السكان المدنيين وتلبية احتياجاتهم.

ففي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ما زالت إسرائيل تكثف نمطها الممنهج المتمثل في عمليات الاعتقال التعسفي والمضايقات القضائية الرامية إلى بسط سيطرتها على السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال، بمن فيهم الأطفال، بالعنف والقمع والتخويف، بما في ذلك بحق المتظاهرين السلميين. فقد احتجزت السلطات الإسرائيلية المئات من الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر في حملة اعتقال سافرة وعنصرية وتعسفية.

وعلاوة على ذلك، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي غارة أخرى على المسجد الأقصى/الحرم الشريف في 21 أيار/مايو و 23 أيار/مايو، ورافقت قوات الاحتلال المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين إلى هذا الموقع المقدس، مما أدى إلى التوترات في القدس الشرقية المحتلة. وكان من نتائج ذلك أن قامت القوات الإسرائيلية باعتقال ستة فلسطينيين وضرب العشرات من المصلين والاعتداء عليهم.

ويتمادى أيضاً السياسيون الإسرائيليون وجماعات المستوطنين المتطرفين من اليمين المتطرف في أعمالهم التحريضية عبر الشبكات الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي، مع دعوات مستمرة إلى اقتحام المسجد الأقصى في الأيام والأسابيع المقبلة. ولذا فإننا نناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يستجيب لتحذيرتنا المتكررة في هذا الصدد. فهذه التدخلات المتطرفة التي تجري برعاية من الدولة لا تنتهك الوضع القانوني والتاريخي الراهن في الأماكن المقدسة فحسب، بل إن هذه الأعمال توجج الحساسيات الدينية وتسعى إلى إثارة المزيد من العنف في جميع أنحاء المدينة، مما يهدد بانفجار شامل للأوضاع.

وهنا، نذكر مرة أخرى بقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان فيه المجلس إدانة قاطعة "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة". وعلاوة على ذلك، نكرر التأكيد على ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني الراهن في المسجد الأقصى/الحرم الشريف ووصاية الأردن على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس احتراماً كاملاً.

ويجب التأكيد مجدداً على القانون الدولي بوصفه مصدراً للسلطة، دون تعمد تفسيره على أنه وسيلة لحماية إفلات إسرائيل المنهجي، المتعمد والغاشم من العقاب. فإسرائيل، شأنها شأن سائر الدول، ليست فوق القانون. ويجب التوقف عن الاسترضاء، والقانون يجب أن يسري على الجميع. ومحاسبة إسرائيل على جرائم الحرب ينبغي ألا تُسيء بل أن تُعتبر أمراً أساسياً لتحقيق العدالة، والركيزة الرئيسية للسلام.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف في مواجهة أشكال الظلم الفادح والمعاناة الإنسانية التي ما زال الشعب الفلسطيني يعاني منها. فقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان كثيرة. ولقد حان الأوان لترجمة الكلام المكرس في تلك القرارات إلى أفعال يكون من مراميها تحديداً خدمة المساءلة، وردع ما يُرتكب بحق المدنيين الأبرياء من جرائم وانتهاكات في المستقبل، وإنقاذ فرص تحقيق العدالة والسلام والأمن التي نطمح إليها جماعياً.

ولا يمكن للمرء أن يمعن التفكير في هذا العدوان الأخير بدون التفكير في الأطفال الفلسطينيين الـ 66 المدفونين تحت الأنقاض، ومحنة جيل من الأطفال الذين سيعيشون مع آثار الصدمة والخسارة التي يكرسها الصمت والتقاعد المستمران من قبل هذه الهيئة العالمية الرئيسية المسؤولة عن ضمان السلام والأمن للأطفال في العالم بأسره. وقد حذر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش من ذلك قائلاً: "إذا كان هناك جحيم على الأرض، فهو حياة الأطفال في غزة". فلا يمكن أن يكون التقاعد خياراً عندما تصبح حياة الأطفال الاختبار الأخلاقي النهائي للمجلس.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 721 رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 21 أيار/مايو 2021 (A/ES-10/867-S/2021/493)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم